



Distr.
GENERAL

A/32/229
6 October 1977
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون
البند ٧٠ من جدول الأعمال

التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

تقرير الأمين العام

١ - حثت الجمعية العامة ، في الفقرة ٤ من قرارها ١١٩/٣١ ، المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، " الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تدعم ، وفقا لاجراءاتها وممارساتها الثابتة ، تدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية " .

ورجت ، في الفقرة ٨ ، من نفس القرار ، من " الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا للجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين بشأن جميع التدابير التي اتخذتها الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة دعما لتدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية " .

٢ - وبذلت لجنة التنسيق الإدارية أول محاولة لها ، في تقريرها عن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (E/AC.51/86) ، الذي قدمته الى لجنة البرنامج والتنسيق ، في دورتها السابعة عشرة ، المعقودة في حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، لتعيين الأنشطة المبدولة على مستوى المنظومة فيما يتصل بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ولتقديم عرض لمثل تلك الأنشطة ، آخذة بعين الاعتبار المجالات الرئيسية التي ركزت عليها الاعلانات المختلفة الصادرة عن مجموعة السبع والسبعين . ويسترعي انتباه الجمعية العامة الى ذلك التقرير ، الذي يتضمن بيانا شاملا بالتدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة دعما للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والذي يتصل لذلك اتصالا مباشرا بطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٨ من قرارها ١١٩/٣١ .

٣ - وبناء عليه يقتصر هذا التقرير على بيان موجز للتطورات التشريعية و(أو) المؤسسية التي حدثت منذ اصدار تقرير لجنة التنسيق الإدارية . فضلا عن ذلك ، فقد قدم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، معلومات برنامجية تكمل المعلومات التي تضمنها تقرير لجنة التنسيق الإدارية (انظر المرفقات من الاول الى الرابع أدناه) . وينبغي ان نضيف الى ذلك ان لجنة التنسيق الإدارية ستعد في العام القادم تقريرا ثانيا وأكثر شمولا عن أعمال المنظومة المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين

البلدان النامية ، بما في ذلك دور البرامج التي تقوم بها الوكالات فيما يتعلق بالمقومات الهيكلية بوصفها عنصرا داعما للتدابير الأكثر تخصصا المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وذلك استجابة للمقرر الذي اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق (١) ، والذي جرى بمقتضاه انتقاء التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كمجال للاستعراض المتعمق من زاوية التنسيق ، ودعا الى اعداد مثل هذا التقرير .

٤ - وقبل ان نتناول التطورات الاخيرة في بعض الوكالات كل على حدة ، فانه يجدر بنا ان نذكر أن اجتماعا أوليا مشتركا بين الوكالات بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية قد عقد في تموز/يوليه ١٩٧٧ ، لاعداد توصيات متعلقة بترتيبات التنسيق فسي هذا المجال كي تنظر فيها لجنة التنسيق الادارية . وستتخذ اللجنة ، في دورتها التي ستعقد في نهاية تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٧ ، اجراءات بشأن توصيات هذا الاجتماع .

٥ - وفيما يتعلق بالامم المتحدة ينبغي ملاحظة انه قد تم في اطار ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية انشاء قوة عمل من داخل الادارة بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وقد أسهمت هذه القوة ، في جملة أمور ، في اعداد البرنامج المتكامل للادارات بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، الذي تتضمنه الآن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ . وستسهم قوة العمل فيما يتعين الاضطلاع به من أعمال بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من حيث اعداد الخطة التالية المتوسطة الأجل ، عملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة (١١٩/٣١) .

٦ - وفيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، انتهى مجلس التجارة والتنمية ، فسي الجزء الاول من دورته السابعة عشرة ، التي عقدت في الفترة ما بين ٢٣ آب/أغسطس و ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، من دراسة وزيادة تفصيل اختصاصات لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، التي أنشئت عملا بقرار المؤتمر ٩٢ (د - ٤) ، ووفقا لمقرر المجلس ، ستقوم اللجنة ، في جملة أمور ، وفي حدود اختصاص مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، بتشجيع سياسات عامة ومنسجمة في صدد تدابير الدعم ، واتخاذ اجراءات مناسبة لتنفيذ توصيات هيئات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في ميدان التعاون الاقتصادي ؛ والنظر في الدراسات والاقتراحات في نفس المجال ؛ واستعراض تدابير الدعم وتيسير تنسيقها ، بما في ذلك المساعدة التقنية من منظومة لجهود التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ واستعراض تنفيذ تدابير الدعم وتقديم تقارير دورية عنها ومراعاة ما يتصل بالأمر من أعمال الهيئات الاخرى المختصة في الامم المتحدة .

(١) للاطلاع على تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة

العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/32/38) .

٧ - واتخذت لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، التابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، في دورتها الاولى (٢) ، القرار ١ (د - ١) ، الذي وضعت بموجبه برنامج عمل ، داخل اطار الاونكتاد ، للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ودعت الى اعطاء أولوية خاصة ، في اطار هذا البرنامج ، الى ما يلي :

- (أ)
- ١ ' الشروع في اجراء دراسات متصلة بما يلي :
- ٢ ' نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ؛
- ٣ ' التعاون فيما بين الهيئات التجارية التابعة للدولة ؛
- ٣ ' انشاء مؤسسات تسويقية متعددة الجنسية ؛
- (ب)
- ١ ' مضاعفة الأعمال والأنشطة المستمرة المتصلة بما يلي :
- ١ ' تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الأصدقاء دون الإقليمية والأقليمية ؛
- ٢ ' انشاء أنظمة ائتمان التصدير و ضمان ائتمان التصدير على الأصدقاء دون الإقليمية والأقليمية ؛
- ٣ ' التعاون في نقل التكنولوجيا وتطويرها ؛
- ٤ ' مشاكل العبور والنقل التي تراجها البلدان النامية غير الساحلية والجزرية ؛
- ٥ ' أنظمة التأمين واعادة التأمين الإقليمية ودون الإقليمية فيما بين البلدان النامية ؛
- ٦ ' تشجيع وتسهيل تدفقات رؤوس الأموال فيما بين البلدان النامية ؛
- ٧ ' انشاء مؤسسات انتاجية متعددة الجنسية ، وذلك وفقا لما جاء في تقرير مؤتمر المكسيك للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (٣) .

- (٢) للاطلاع على تقرير لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عن دورتها الاولى ، انظر TD/B/C.7/Misc.5 . وستصدر هذه الوثيقة في صورة مطبوعة بوصفها : الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة السابعة عشرة ، الملحق رقم ٢ (TD/B/652-TD/B/C.7/8) .
- (٣) TD/B/628 and Add.1 . وللاطلاع على المقررات وموجز الأعمال ، انظر أيضا . A/C.2/31/7

٨ - ودعت اللجنة أيضا ، في نفس القرار ، الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الى التعاون مع المؤسسات الدولية المعنية لدعم تكثيف الدراسات المتعلقة بتميز وربط اتفاقات المقاصة والمدفوعات فيما بين البلدان النامية . وقام مجلس التجارة والتنمية ، في دورته السابعة عشرة ، بدراسة وقرار برنامج عمل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٩ - وسترد تغطية أكثر تفصيلا لما يتصل بالأمر من تطورات في الهيئات والبرامج الأخرى التابعة للامم المتحدة ، بما في ذلك منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية واللجان الإقليمية ، في التقرير الذي سيقدّمه الامين العام ، بموجب الفقرة ٢ ، من قرار الجمعية العامة (٣١/١١٩) ، للجمعية العامة ، في دورتها الحالية .

١٠ - وفيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على وجه التحديد ، ينبغي أن يذكر ، ان مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي قد قرر ، في دورته الرابعة والعشرين ، ان يطلب من جميع المؤسسات الداخلة في نظام الامم المتحدة الانمائي انشاء برنامج منسق يستهدف تحسين استخدام طاقات البلدان النامية ، من قبيل الخبراء والمقاولين والمعدات وتسهيلات الصنح الدراسية في اطار المشاريع التي يدعمها برنامج الامم المتحدة الانمائي (٤) . وقد حدد المقرر بعض الأهداف في هذا الصدد ، وطلب الى برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ووحدته التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة للبرنامج ، تنسيق استحداث وتنفيذ مثل ذلك البرنامج .

١١ - وفي الشهر الأخير اتخذ مجلس منظمة الأغذية والزراعة ، واللجنة المعنية بمشاكل السلع الأساسية التابعة للمنظمة ، أيضا عددا من المقررات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ووافقت اللجنة المعنية بمشاكل السلع الأساسية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ، في دورتها الحادية والخمسين ، التي عقدت في الفترة من ٢ الى ٦ أيار/مايو ١٩٧٧ ، على أن :

” التعاون المتزايد فيما بين البلدان النامية يمكن أن يحفز توسيع التجارة والتنمية الاقتصادية لتلك البلدان ، وانه ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة ان تساعد البلدان النامية في تحقيق هذه الغاية . وستحتاج المنظمة ، عند تقديم تلك المساعدة ، أن تترجم الى اجراءات ملموسة مفاهيم متعددة للتعاون سبق أن قدمت في محافل مختلفة ، والى ان تشرك الوحدات المسؤولة عن الأمور التقنية والأمور الاقتصادية ” (٥) .

١٢ - وأعلن مجلس منظمة الأغذية والزراعة ، في دورته الحادية والسبعين ، عند مناقشته تقرير اللجنة المعنية بمشاكل السلع الأساسية ، أن :

(٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والستون ، الملحق

رقم ٣ ألف (E/6013/Rev.1) ، الفقرة ٥٢٥ .

(٥) ” تقرير اللجنة المعنية بمشاكل السلع الأساسية عن دورتها الحادية والاربعين ”

(OL 71/6) ، الفقرة ٧٨ .

” أعضاء عديدين قد أكدوا على أهمية تنفيذ سلسلة تدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، التي اعتمدها مجموعة السبعة والسبعين (المكسيك ، أيلول / سبتمبر ١٩٧٦) كبرنامج عمل لتحقيق هدف الاعتماد الجماعي على النفس فيما يتعلق باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأعربوا عن الامل في أن تقدم الامانة العامة مساعدة فعّالة للبلدان النامية في جهودها لتنفيذ التعاون الاقتصادي فيما بينها عن طريق توفير الخبرة التقنية في جميع ميادين البرنامج ذات الصلة ” (٦) .

١٣ — وعندما استعرض مجلس منظمة الاغذية والزراعة تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التعاون التقني الذي توفره منظومة الأمم المتحدة لحركات التكامل على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي في آسيا والمحيط الهادي (E/5959) قام المجلس ، في جملة أمور ، ” بتأييد وجهة النظر القائلة بأن الزراعة ينبغي أن تأخذ مكانها الجدير بها في ترتيبات التعاون والتكامل على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ” (٧) .

١٤ — واتخذ المجلس أيضا القرار ٧١ / ١ بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (٨) ، الذي طلب فيه الى المدير العام ، في جملة أمور ، (أ) ان يكفل اشتراك منظمة الاغذية والزراعة اشتراكا فعّالا ولموسا في الاعداد لمؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (المقرر عقده في الارجنتين في عام ١٩٧٨) بغية ايلاء الاعتبار اللازم لنواحي الزراعة والاغذية ، (ب) وان يقدم لمؤتمر منظمة الاغذية والزراعة في دورته التاسعة عشرة تقريراً فيما يتعلق باشتراك المنظمة في المؤتمر السالف الذكر ، وبرنامج عمل المنظمة بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك التدابير المتخذة أو المتوخاة لاجراء التعديلات المناسبة في سياسات المنظمة واجراءاتها وبرامجها للتعجيل بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من جميع نواحيه . وسينظر مجلس منظمة الاغذية والزراعة ، ومؤتمر منظمة الاغذية والزراعة ، في دورتيهما القادمتين في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، في هذا التقرير .

١٥ — وفيما يتعلق بمنظمة الصحة العالمية ، كرر المجلس التنفيذي حرص المنظمة على تعزيز الاعتماد على النفس في ميدان الصحة من خلال التعاون من أجل التطور الصحي ، وذلك في قراره م ت ٦٠ — ق ٤ ، الذي أكد على الالهية التي توليها منظمة الصحة العالمية لوضع طرق وترتيبات كافية لتيسير التعاون فيما بين البلدان النامية ، وطلب الى المدير العام الحفز على تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطة وبرامج منظمة الصحة العالمية .

(٦) ” تقرير مجلس منظمة الاغذية والزراعة ” (CL 71/REP) ، الفقرة ٣١ .

(٧) المرجع نفسه ، الفقرة ١١٧ .

(٨) المرجع نفسه ، الفقرة ١٦٤ .

البرفق الأول

معهد الام المتحدة للتدريب والبحث

- ١ - تشمل أنشطة معهد الام المتحدة للتدريب والبحث ، التي تتصل اتصالا مباشرا بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، اعداد عدد من الدراسات التي تتعلق بانشاء وتعزيز المؤسسات والاجهزة اللازمة للنهوض بهذا التعاون . وهناك دراستان ذات صلة خاصة بالموضوع ، وكلتاهما مستكملة في صورة مشروع ، وستنشران في وقت متأخر من هذا العام . وتعالج احدهما تاريخ وآفاق مختلف أشكال التعاون الاقتصادي في المنطقة دون الاقليمية لافريقيا الغربية . ويرد في الوثيقة الاخرى وصف وتحليل لأنشطة المصارف الانمائية في المنطقة العربية . وتناقش دراسة ثالثة ، مازالت قيد الاعداد ، دور جامعة الدول العربية في الحفز على قدر أكبر من التعاون بين أعضائها .
- ٢ - وينوى معهد الام المتحدة للتدريب والبحث أن يبدأ في عام ١٩٧٨ دراسات ستعالج بطرق مختلفة الأجهزة والمؤسسات اللازمة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية وفي المنطقة العربية .

المرفق الثاني

منظمة العمل الدولية

الأنشطة الرامية الى تعزيز التبادل المنتظم للمعارف والخبرات
والدرايات والمهارات فيما بين البلدان النامية

١ - تشير الفقرة ٢٦ من تقرير لجنة التنسيق الادارية (E/AC.51/86) الى الخطط التي وضعتها منظمة العمل الدولية للمساهمة ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، في انشاء شبكة لتنشر في البلدان النامية المعلومات التكنولوجية ، التي تركز على الصناعات الصغيرة النطاق والصناعات الريفية واعداد الوثائق الخاصة بالاختيار التكنولوجي في الصناعات التحويلية وصناعات البناء . وفي ذلك السياق ، تم الآن وضع الترتيبات لانشاء فريق عامل معني بالتكنولوجيات المناسبة ، وفقا لما دعا اليه مؤتمر العمالة العالمي ، وسوف يصدر وشيكا بيان عن سياسة منظمة العمل الدولية بشأن تكنولوجيات الاحتياجات الأساسية .

تقضي نواحي التكامل بين البلدان النامية والمصالح المشتركة بينهما

٢ - توجز الفقرات من ٥٠ الى ٥٣ من تقرير لجنة التنسيق الادارية الأنشطة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية في ميادين العلم ، والتكنولوجيا ، والتدريب ، والتعليم ، والموارد البشرية ، لدعم التعاون فيما بين البلدان النامية . وينبغي أن نضيف أن بلدان عدم الانحياز تقوم حاليا بالاتفاق بشأن عدد من التدابير الهامة التي اتخذتها منظمة العمل الدولية في متابعة مؤتمر العمالة العالمي ، وبالسعي الى تنفيذها . ومما يذكر أن المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المنعقد في كولومبو في الفترة من ١٦ الى ١٩ آب/اغسطس ١٩٧٦ ، اعتمد برنامج عمل^(١) دعا فيه الى اتخاذ سلسلة من التدابير المتصلة بتنفيذ اعلان المبادئ وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر العمالة العالمي (ب) . وتشدد هذه التدابير ، التي تتصل بالعمالة والتعليم والتدريب وتحركات القوى العاملة والتكنولوجيا المناسبة ، على ضرورة تبادل المعلومات ، وتنظيم مشاريع وبرامج مشتركة والتعاون مع الوكالات الوطنية والدولية . وقد قرر ممثلو بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية التي اشتركت في الدورة الثالثة والستين لمؤتمر العمل الدولي

(أ) A/31/197 ، المرفق الثالث .

(ب) منظمة العمل الدولية ، GB.201/3/2 ، التذييل الأول .

الدعوة ، في اطار هذه التداوير ، الى عقد اجتماع معني بالعمالة وتنمية الموارد البشرية ، وسيعقد هذا الاجتماع في تونس في شهر نيسان /ابريل ١٩٧٨ . وستكون أهداف هذا الاجتماع المضي قدما في صدد المقترحات الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وتقديم تقارير عن الاعمال التحضيرية للمناقشة المقترحة بشأن العمالة والاحتياجات الأساسية في مؤتمر منظمة العمل الدولية الذي سينعقد في عام ١٩٧٩ . وفي نفس الوقت ، تقوم منظمة العمل الدولية بتجميع أفكار ومقترحات جديدة فيما يتعلق بالميادين التي يمكن أن تنفذ فيها بصورة مناسبة مشاريع من نوع مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٣ - وهناك ، فيما يتعلق ببرامج التدريب ، ادراك متزايد بأن نقل التكنولوجيا وادخال التكنولوجيا المناسبة الى البلدان النامية يقتضيان تكييف هذه البرامج مع الأوضاع الجديدة التي تنشأ نتيجة لذلك . ويجب بوجه خاص التشديد بدرجة أكبر على تدريب التقنيين وتكييف مناهج التدريب مع التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية . وتلبية هذه الاحتياجات هي أحد الأسباب لوضع المناهج على أساس مفهوم الوحدات القياسية للمهارات القابلة للتوظيف (ج) . ويمكن تعزيز ذلك تعزيزا اضافيا عن طريق ما تقوم به البلدان النامية الآن من تبادل المعلومات والخبرات . ولا شك أن مؤسسات التدريب الاقليمية ، مثل مركز بحوث المعلومات للتدريب المهني للامريكيتين ، الذي ترعاه منظمة العمل الدولية الذي يرد ذكره في الفقرة ٥ من تقرير لجنة التنسيق الادارية، والمؤسسات المماثلة في افريقيا وآسيا ، التي يجري التفاوض الآن بشأن انشائها ستؤدي دورا هاما في تعزيز تبادل المعلومات والخبرة الفنية بين البلدان النامية .

٤ - وينبغي أن نذكر ، فيما يتعلق بالتطورات المحددة في الميادين الأخرى ، أن مركز ادارة العمل للبلدان الامريكية القائم في لима ، والذي ترد اشارة اليه في الفقرة ٥ من تقرير لجنة التنسيق الادارية (E/AC.51/86) قد شارك مؤخرا في صياغة اتفاقات ثنائية بين حكومتين في أمريكا اللاتينية تتعلق بتنفيذ خطة تهدف الى تحسين خدمات ومؤسسات ادارة العمل . وقد اشترك المركز أيضا في تصميم مشروعين سينفذان في بلدين آخرين بمشاركته في تقديم الدعم التقني لتنفيذ برنامج العمل المبين في الاتفاقين .

٥ - ويجري النظر أيضا في انشاء مركز جديد سيدعى المركز الافريقي لبحوث ووثائق التدريب المهني ، وقد صمم هذا المركز على غرار مركز بحوث المعلومات بالتدريب المهني للامريكيتين ، وسيقوم بخدمة البلدان الناطقة بالفرنسية في افريقيا . هذا ، وستقوم منظمة العمل الدولية بالمساعدة في انشائه ، عندما توافق البلدان ، المقترح مشاركتها ، على المشروع . وسيشكل المركز مثالا جديدا ولموسا لتطبيق مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

(ج) انظر : منظمة العمل الدولية ، تقديم نظام للتدريب المهني باستخدام وحدات قياسية للمهارات القابلة للتوظيف (VTC/G/1) .

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٦ - ان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والذي ينطوي على المشاركة في القدرات والمهارات بين بلدين ناميين أو أكثر ويشمل توفير مدخلات المشاريع الانمائية ، مثل الخبراء ، وخدمات الخبراء الاستشاريين ، والمرافق التدريبية ، والمعدات والمؤن من جانب بلد نام الى بلد نام آخر ، يغدو ، كما يلاحظ تقرير لجنة التنسيق الادارية ، مفهوما رسميا وفعالا على نحو متزايد والوسيلة التي يمكن عن طريقها تحقيق الاعتماد الفردي والجماعي على الذات . وان تجميع الموارد والجهود بهذه الطريقة لحل المشاكل الانمائية المشتركة بين البلدان النامية يجعل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية جزءا لا يتجزأ من التعاون الاقتصادي فيما بينها ، ولهذا فان الأنشطة الرامية الى النهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تكمل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وذلك ضمن اطار أوسع نطاقا ، وهو التعاون فيما بين البلدان النامية للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وفي حين لم يتم مجلس ادارة منظمة العمل الدولية بعد بمناقشة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصفته بندا منفردا ، الا أنه قد نظر في هذا الموضوع بصفته بندا فرعيا ضمن اطار المسألة الأوسع نطاقا وهي مسألة التعاون التقني . وكان القرار الرئيسي هو أنه ينبغي تشجيع ودعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وتبعاً لذلك ، يجري تخطيط وتنفيذ أنشطة التعاون التقني التي تنطوي بها منظمة العمل الدولية لزيادة وتعزيز قدرات وطاقت العناصر الممثلة في منظمة العمل الدولية عن طريق تنمية وتعزيز المؤسسات والترتيبات التي تتناول التعاون التقني على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية .

المرفق الثالث

منظمة الصحة العالمية

أولاً - الأنشطة الرامية الى تعزيز التبادل المنتظم للمعارف والخبرات والدرايات والمهارات بين البلدان النامية

- ١ - ينبغي أن ينظر الى اسهام منظمة الصحة العالمية في تنمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في اطار الاهتمام العام الذي تبديه المنظمة بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ٢ - وتشمل الأنشطة المتصلة بتبادل المعلومات والمعرفة ضمن اختصاص منظمة الصحة العالمية عددا كبيرا من برامجها .
- ٣ - فبرنامج شبكات الاعلام يتناول ناحيتين كبيرتين من نواحي البرنامج العام للمنظمة ، وهما التعاون التقني ونقل المعلومات . وقد شددت جمعية الصحة العالمية ، في القرار ج ص ع ٣٠ - ٤٦ الذي اتخذته في دورتها الثلاثين ، على أهمية انشاء شبكات ومرافق كافية لتوليد وجمع ونشر المعلومات الاحصائية وغيرها من المعلومات المتصلة بالمسائل الصحية والاجتماعية - الاقتصادية ، باعتبار ذلك أساسا لخدمات صحية فعالة ومخططة على نحو أفضل ، وطلبت الى المدير العام أن يتعاون مع الدول الأعضاء في النهوض بشبكات ومرافق الاعلام الصحي الوطنية .
- ٤ - ومن أهداف برنامج منظمة الصحة العالمية المتعلق بالتكنولوجيا المناسبة للصحة تعزيز الأنشطة الجارية في ميدان تجميع المعلومات بشأن ما هو متاح من الخبرة والمنهجيات والتكنولوجيات في ميدان الصحة ، وتحليل تلك المعلومات ونشرها بين الدول الأعضاء .
- ٥ - ويعتبر نشر المعلومات وتبادل الخبرة بشأن التكنولوجيا المناسبة هو الآخر جانبا هاما من أنشطة منظمة الصحة العالمية في ميدان الصحة البيئية ، وعلى الأخص في برنامجها المتعلق بالامداد بالمياه الكافية والمأمونة والطرق الصحية للتخلص من الفضلات . ذلك أن التكنولوجيا المنخفضة التكلفة ، الى جانب الانتفاع الاقصى من القوى العاملة والمواد المحلية ، تقلل تكاليف الاستثمار والصيانة ، مما يسمح بخدمة عدد أكبر من الناس .
- ٦ - كذلك يجري ايلاء مزيد من الاهتمام للاستخدام المتزايد للكيمائيات في ميادين الصحة العامة والصناعة والزراعة ونتاج الأغذية ، وكذلك التلوث البيئي السريع الناجم عن ازدياد التصنيع ، والتكنولوجيات الجديدة . لذا طلبت جمعية الصحة العالمية في القرار ج ص ع ٣٠ - ٤٧ ، الذي اتخذته في دورتها الثلاثين ، الى المدير العام أن يدرس الخيارات الممكنة للتعاون الدولي ، وذلك في جملة أمور ، لتبادل المعلومات المتعلقة بالخطار الكيماوية الجديدة على الصحة العامة ، وتوفير الاستجابة السريعة والفعالة في حالات الطوارئ ، ووضع ترتيبات للمساعدة المتبادلة بين الدول الأعضاء .

ثانياً - تقصي نواحي التكامل بين البلدان النامية والمصالح المشتركة بينهما

٧ - شرعت منظمة الصحة العالمية في سلسلة أنشطة برنامجية ترمي الى تعزيز العمل التعاوني بين الدول الأعضاء . وشددت المنظمة ، في برنامجها المتعلق بالتكنولوجيا المناسبة للصحة على قيام البلدان النامية نفسها باستحداث وتقاسم التكنولوجيا والمنهجيات الصحية المناسبة .

٨ - فالبرنامج الخاص للبحث والتدريب في مجال أمراض المناطق الحارة له هدفان مترابطان ، هما تشجيع الاعتماد على الذات في بحوث الطب الحيوي في بلدان المناطق الحارة ، واستحداث أدوات محسنة لمكافحة الأمراض . وقد طلبت جمعية الصحة العالمية في القرار ج ص ع ٣٠ - ٤٢ ، الذي اتخذته في دورتها الثلاثين ، الى المدير العام أن يقوم بتعيين وانماء مؤسسات ومرافق البحث والتدريب الوطنية دعماً لهذا البرنامج .

٩ - وسيسعى البرنامج الموسع للتحصين ، الذي يتضمن العمل المباشر على الصعيد القطري في وضع الخطط لبرامج التطعيم ، بما في ذلك شراء اللقاحات ، الى تقليل اعتماد البلدان النامية على البلدان المتقدمة النمو في تلبية احتياجاتها من اللقاحات . لذلك ، لفتت جمعية الصحة العالمية ، في قرارها ج ص ع ٣٠ - ٥٤ ، الذي اتخذته في دورتها الثلاثين ، الانتباه الى أهمية سياسات البرنامج في صدد تشجيع الاعتماد على الذات ، على الصعيدين الاقليمي والوطني ، لانتـسـاج اللقاحات ؛ وحثت المدير العام على تنفيذ هذه السياسات بأسرع وقت ممكن .

١٠ - ويهتم برنامج المواد الوقائية والتشخيصية والعلاجية لمنظمة الصحة العالمية اهتماماً مباشراً بالتعاون التقني والاقتصادي بين البلدان النامية . ويشمل هذا البرنامج تطوير القدرات الوطنية والاقليمية لانتاج وتقييم ورقابة وتنظيم الأدوية .

١١ - ويهدف البرنامج الخاص للبحث والاستحداث والتدريب البحثي في ميدان التناسل البشري ، الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية ، فيما يهدف ، الى ايجاد معرفة وتكنولوجيا جديدين ، ونشر المعلومات ، وتعزيز القدرات البحثية ، ولاسيما في البلدان النامية .

العرف الرابع

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

الأنشطة الرامية الى تعزيز التبادل المنتظم للمعارف والخبرات
والدرايات والمهارات بين البلدان النامية

١ - ظلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والمنظمة السالفة لها ، وهي المنظمة الدولية للأرصاد الجوية ، تعملان لأكثر من قرن من الزمان على تشجيع تبادل المعلومات والخبرات والمهارات المتعلقة بالأرصاد الجوية بين أعضائها ، بما في ذلك ليس فقط البلدان النامية وإنما جميع البلدان ، بغض النظر عن درجة نموها . وقد كانت المنظمة بمثابة آلية فعالة لتأمين التعاون الدولي وتشجيع تطور علم الأرصاد الجوية وتطبيقاته العملية . وتعتبر المعلومات والمهارات المتبادلة بين دوائر الأرصاد الجوية في العالم ذات قيمة لا تقدر بثمن في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط من حيث زيادة الانتاجية الزراعية ، وتطوير موارد المياه المحتملة ، وتحسين النقل الجوي ، وإنما أيضا من حيث توفير الانذارات المبكرة بالعواصف العنيفة كي يمكن اتخاذ تدابير وقائية وتقليل الخسائر في الأرواح والممتلكات على السواء الى أدنى حد .

٢ - وفي السنوات الأخيرة ، أبدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية اهتماما خاصا بخطة شبكة الرصد الجوي العالمي ، التي تتألف من شبكة متكاملة على نطاق العالم للمراقبة والتنبؤ تشترك فيها البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء لمنفعة الجميع . ومن العسير تقدير الفوائد الاقتصادية لهذا المشروع ، ولكنها حتما كبيرة للغاية .

تقضي نواحي التكامل بين البلدان النامية والمصالح المشتركة بينهما

٣ - تقوم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، عن طريق اسهامها في برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبرامج الخاصة التي يمولها الأعضاء بمساعدة ، البلدان النامية في تنفيذ المشاريع المشتركة بين البلدان التي يكون هدفها الأساسي جمع المعلومات المتعلقة بتنمية موارد المياه المحتملة ، وزيادة الانتاجية الزراعية ، وتقليل الآثار الضارة للعواصف المدارية .

٤ - ومن أمثلة التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية برنامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية المتعلق بتقوية خدمات الأرصاد الجوية الزراعية والخدمات الهيدرولوجية في البلدان المنكوبة بالجفاف في منطقة الساحل ، وانشاء مركز اقليمي للتدريب وتطبيقات الارصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجية . ويتألف البرنامج من سبعة مشاريع وطنية منسقة للنهوض بشبكات محطات الارصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجية ، وتعزيز خدمات تحضير البيانات ، وكذلك لنشر المعلومات الارصادية الجوية الزراعية

على المشتغلين بالزراعة . ويعتبر التعاون الذى تقدمه البلدان المعنية ، كل على حدة ، من حيث الدعم التقني والمالي على السواء ، أمراً ضرورياً كي يتسنى بذلك استخدام المعلومات الارصادية الجوية والهيدرولوجية على الوجه الأمثل في مجال تخطيط وتنمية الانتاج الزراعي .

٥ - وينطوى اجراء مسح متيورولوجي لمستجمعات بحيرات فيكتوريا ، وكيوغا ومويوتو سييسي سيكو التعاون بين سبعة بلدان افريقية أخرى . ويوفر تحليل البيانات عن مستجمعات هذه البحيرات الأساس اللازم لدراسة توازن المياه في أعالي النيل . وستمكن هذه الدراسة البلدان المعنية من تخطيط مشاريع الري ، واستصلاح المستنقعات وغيرها من المشاريع الانمائية ، ومن الشروع في التعاون بين الحكومات على تخزين وتنظيم واستخدام مياه النيل .

٦ - وقد تم ، في اطار مشروع مشترك بين البلدان ومشاريع انفرادية في ستة بلدان في منطقة برزخ أمريكا الوسطى ، توسيع وتحديث شبكات محطات رقابة متيورولوجية وهيدرولوجية ، وانشاء مراكز وطنية لتحضير بيانات ، وتعزيز مؤسسات مناظرة ، ويجرى نشر بيانات تخطيط حفظ واستخدام المياه ، ولاسيما توليد القوى الهيدروكهربائية ، والتنمية الزراعية . ومن شأن هذا الجهد التعاوني أن يمكن كل بلد من البلدان المشتركة من أن تستفيد من تنمية المرافق الأساسية في بلدان أخرى من المنطقة .

٧ - وهناك مثال آخر على التعاون بين البلدان يتمثل في لجنة الأعاصير المدارية في منطقة جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادى المشتركة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى . وتقوم البلدان الاعضاء ، عن طريق تبادل المعلومات والخبرة والمهارات الفنية وتحسين شبكات المراقبة ومرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية ، بالتعاون في برنامج مشترك يرمي الى اقامة شبكة انذار فعال بفيضانات الأعاصير المدارية ، وتحسين تقنيات توقي الكوارث وتأهب المجتمع لها . والفائدة الاقتصادية لهذا البرنامج التعاوني واضحة .